بمشاركة دول عربية وأجنبية.. انطلاق مؤتمر دولي للتحول الرقمي بدمشق

وزير التعليم العالي: مواكبة ثورة التقانة وتكنولوجيا المعلومات

وزير الاتصالات: في العالم الرقمي تتسارع الفرص والتحديات

محافظ دمشق: نعمل على منصة إدارية رقمية تضم كل المعلومات

رامز محفوظ

انطلقت أمس على مدرج جامعة دمشق فعاليات المؤتمر العلمي الدولي للتحول الرقمي وانعكاساته على التنمية المستدامة، بحضور وزراء الاتصالات والمالية والتعليم العالي ومشاركة عدد من السفراء والباحثين والمختصين من دول عربية وأجنبية منها العراق والأردن ومصر والسودان ولبنان والجزائر وسلطنة عمان وإيران والهند والمملكة المتحدة.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي بسام إبراهيم راعي المؤتمر الذي تنظمه كلية الاقتصاد في جامعة دمشق، أكد أن الوزارة سعت منذ فترة طويلة لإرساء دعائم الجودة والنوعية في مؤسساتها التعليمية، وقامت باتخاذ إجراءات عديدة بهذا الخصوص، وأدركت أهمية تحسين وترتيب الجامعات السورية من خلال الاعتماد على إستراتيجيات جديدة وخطط علمية تتضمن المعايير الواجب اتباعها في ظل بيئة علمية تنافسية ترتكز على تحسين الظهور العالمي، وتطوير ودعم البحث العلمي والبرامج والخطط والمناهج الدراسية.

وأشار إلى تشجيع الوزارة للجامعات والهيئات البحثية على إقامة النشاطات والمؤتمرات العلمية وفق خطط ورؤى إستراتيجية ومستقبلية وتسليط الضوء على أهم المنشورات والمجلات العلمية والبحثية إضافة إلى ربط الجامعة بالمجتمع والأنشطة الطلابية والتطوعية المتنوعة مع الاهتمام بالتميز والإبداع.

وأوضح الوزير أن انعقاد المؤتمر دليل على مواكبة كلية الاقتصاد بجامعة دمشق لثورة التقانة والتقانة وتكنولوجيا المعلومات والذي يهدف إلى الوقوف على نتائج الأبحاث والتجارب المعاصرة في التحول الرقمي ودوره في التنمية المستدامة وتوظيف تجارب الباحثين المعاصرة في خدمة المؤسسات والمجتمع مع اقتراح طرق علمية وعملية لاستثمار تطبيقه في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والإنتاجية والخدمية.

فرص وتحديات

من جهته، قال وزير الاتصالات والتقانة إياد الخطيب خلال كلمته: إنه في العالم الرقمي تتسارع الفرص والتحديات وتتمثل هذه الفرص بالاستفادة من تقانات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تغيير طريقة تقديم الخدمة للمواطن وإنشاء وظائف جديدة ومبدعة وبناء اقتصاد رقمي مستدام وتقديم خدمات رقمية متعددة للمواطنين.

وأضاف: لذا تتسارع الخطوات لتنفيذ التحول الرقمي في الدول لكن يبقابل الفرص هناك تحديات تشمل التشريعات الناظمة وممانعات التغيير ومحاولات التعطيل والاستغلال غير المشروع للأنظمة المعلوماتية، مؤكداً أنه لابد من الحديث عن الفرص المتاحة في ظل الثورة الصناعية الخامسة وهي ثورة الاتصالات والإنترنت.

ولفت إلى أن للتحول الرقمي الدور الكبير في تعزيز التواصل والشفافية وتحقيق سرعة المعالجة والكفاءة التشغيلية والتقليل من هدر المال العام كما أنه يتجه نحو تمكين مسيرة التنمية المستدامة في بناء اقتصاد رقمي قائم على التنوع والمعرفة بما يتماشى مع رؤية سورية لعام ٢٠٣٠ وتوجيهات الرئيس بشار الأسد.

وأشار إلى أن الهدف الأساسي للحكومة وعبر وزارة الاتصالات هو تطبيق المعايير العالمية لتطوير البنية التحتية اللازمة للاتصالات والمساهمة بالمشاركة في تطوير العمل التقاني في وزارات الدولة والقطاع الخاص والمساهمة ما أمكن في تحقيق بيئة استثمارية لاستقطاب الاستثمارات الخارجية الأمر الذي سيسهم في تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع المبادرات لأفراد المجتمع وتعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال.

وأوضح أن التحول الرقمي مهم في تعزيز الجاهزية الرقمية بدءاً من الدراسة وحتى التنفيذ مع ضرورة تبادل الخبرات الوطنية والإقليمية لزيادة القدرات الرقمية والاعتماد عليها في جميع المجالات، مبيناً أن التحول الرقمي أصبح الركن الأساسي في تطور الشعوب ومقياس تطورها ومهماً في الاستفادة من التسهيلات والميزات التنافسية التي تنتجها التقانات الحديثة ولاسيما أننا نعيش اليوم عصراً أصبحت المنتجات الرقمية والصناعات العالمية تعتمد بكاملها وبشكل متزايد على تقانات الاتصالات والمعلومات.

QR لأملاك المحافظة

من جهته قدم محافظ دمشق محمد طارق كريشاتي عرضاً لما تم إنجازه في محافظة دمشق خلال الفترة السابقة في مجال التحول الرقمي وتحدث عن واقع التحول الرقمي في المحافظة، موضحاً أن مؤتمرات البحث العلمي تشكل فرصاً كبيرة للالتقاء وتبادل الأفكار والاهتمام بهذه الأفكار كما أنها تفتح المجال أمام تحويل هذه الأفكار إلى واقع عملي يدعم اقتصادنا الوطني.

وأشار إلى أنه تم إعداد إستراتيجية التحول الرقمي في المحافظة بالتعاون مع جامعة دمشق والمؤسسة العامة للصناعات التقنية انطلاقاً من الواقع الراهن للمعلوماتية في المحافظة والذي يشبه كل مؤسسات الدولة وخصوصاً مع معاناتها من الحرب الظالمة التي شهدها البلد مما أثر على استقرار البنى التحتية والبرمجية وركزت على دراسة الملامح الإستراتيجية انطلاقاً من الواقع الراهن على ثلاثة محاور المحور الأول تضمن استكمال الخبرات وتعويض الفاقد البشري والتعاون مع الجهات المتخصصة.

وقال: من هنا سعينا في المحافظة للتوجه إلى مركز البحوث وجامعة دمشق لكونهما جهات من ذوي الاختصاص وخاصة كلية المعلوماتية والمحور الثاني تضمن إعادة الجاهزية من خلال ما هو موجود لدى المحافظة من أجل إعادة تأهيل ما هو موجود واستكماله بالشكل الصحيح وقطعت المحافظة شوطاً كبيراً ضمن هذا المحور الذي يعتبر أساساً للمحاور اللاحقة، أما المحور الثالث فهو محور الأنظمة الخدمية المتخصصة وهي متنوعة تتعلق ببرامج المالية من تحقق وجباية ومستودعات وهذا البرنامج متكامل يتضمن الرواتب والأجور وبرامج النافذة الواحدة، منوهاً بأن إطلاق الدفع الإلكتروني حالياً في محافظة دمشق جارٍ من خلال ٢١ خدمة وجارٍ العمل لاستكماله خلال مدة قصيرة لنّ تتجاوز نهاية العام الجاري.

ولفت إلى أنه بالتنسيق مع وزارة الاتصالات تم اعتماد خاصية QR وأصبح جاهزاً بشكل كامل في المحافظة ومن خلاله ستصبح كل الإشغالات للأملاك العامة للمحافظة موجودة ضمن هذه الخاصية وعبر البريد الإلكتروني والدفع الإلكتروني، كما نعمل على محور امتلاك منصة إدارية رقمية تشمل كل الأعمال الإدارية من ديوان وأرشفة وتدفق أعمال وتبادل معلومات وذلك بالتعاون مع جامعة دمشق وهو قيد التشغيل والتركيب وتم تدريب نحو ٤١٠ متدربين للعمل على هذه المنصة ومن خلال الاستثمار الأمثل لها نستطيع الوصول إلى صفر ورقيات وتوفير الوقت والجهد والمال ومتاحة للعمل بالشكل الأمثل لأكثر من ٢٠٠٠ مستخدم.

وأشار إلى أن المحور الأخير الذي يجري الإعداد له من قبل المحافظة وهو المحور الأهم محور استكمال نظام موارد مركزي يحقق كل الفوائد المرجوة من أي نظام بحيث يكون عملنا اليوم إنشاء البلدية الإلكترونية الخدمية، وحالياً ندرس إنشاء منظومة البرامج البلدية الإلكترونية بالتعاون مع كلية المعلوماتية بجامعة دمشق من أجل الوصول إلى أتمتة كل خدمات المواطن بالشكل الأمثل بأيدٍ وطنية تخصصية.

التنمية المستدامة

بدوره قال رئيس جامعة دمشق أسامة الجبان خلال كلمته: في ظل التطورات الهائلة التي يشهدها ميدان التكنولوجيا بات التحول الرقمي المحرك الأساسي للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في معظم دول العالم، ومن خلال استخدام التكنولوجيا والتحول إلى الأنظمة الرقمية يمكننا الوصول إلى المعلومات وتبسيط الإجراءات مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، موضحاً أن للتحول الرقمي في قطاع التعليم العالي كما بقية القطاعات تأثيراً مهماً في عمل مؤسساته على جميع المستويات كالتدريس والتعليم والبحث العلمي.

مجتمعات عادلة

إلى ذلك بيّن عميد كلية الاقتصاد بجامعة دمشق حسين دحدوح أن منظمة الأمم المتحدة اعتمدت عام ٢٠١٥ سبعة عشر هدفاً سميت أهداف التنمية المستدامة وهي تمثل دعوة عالمية جادة لبناء مجتمعات عادلة وسليمة وشاملة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠ وفي سبيل تحقيق ذلك تحتاج الدول والحكومات والشركات إلى وضع إستراتيجيات جديدة وتطبيق إجراءات مركزة واتخاذ حزمة من القرارات المهمة وتعتبر المعلومات حجر الأساس لمثل هذه التدابير، لافتاً إلى أن هذه الحاجة الملحة للمعلومات تزامنت مع ظهور تقنيات التحول الرقمي المتعددة في عالم إنتاج المعلومات وأصبحت هذه التقنيات الذكية من أهم المتطلبات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بيّن دحدوح أنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة من دون وجود تحول رقمي والذي أصبح ضرورة لا مفر منها، لافتاً إلى أن الحكومة السورية بدأت بهذه التجربة من عدة سنوات وهناك اهتمام من قبلها بتطبيقها، مؤكداً أنه ضمن الإمكانيات المتاحة لدينا في سورية نعمل على تطوير نفسنا والتوجه نحو التوسع في إطلاق خدمات في مجال التحول الرقمي بما يتناسب مع البنية التحتية الموجودة.

تنسيق دائم

وأكد الدكتور ظاهر القرشي الأستاذ في جامعة عمان العربية لـ«الوطن» وجود تنسيق دائم ما بين جامعة دمشق والجامعات الأردنية، وعملية تنسيق على وجه الخصوص ما بين كليات الإدارة في الجامعات الخاصة في الأردن وكلية الاقتصاد بجامعة دمشق كما يتم عقد عدة مؤتمرات مشتركة بين جامعة دمشق وجامعة عمان العربية.

ولفت إلى المؤتمر المنعقد يعتبر في غاية الأهمية لأنه يحاكي المشكلات التي يعاني منها بعض الدول إذ إنه في ضوء التقدم التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم أصبح التحول من الأعمال التقليدية إلى الأعمال الرقمية مطلوباً وضرورياً وأصبح من أبرز متطلبات التنمية المستدامة.

«التسليف الشعبي» ينفي ما يشاع عن توقف القروض الشخصية

حسن لـ«الوطن»: لم يسهم رفع سعر الفائدة في استقطاب المزيد من الودائع

عبد الهادي شباط

نفى مصرف التسليف الشعبي في بيان له ما يشاع حول إيقاف القروض الشخصية، مؤكداً الاستمرار باستقبال طلبات القروض الشخصية لذوي الدخل المحدود ودراستها وتنفيذها شهرياً ضمن خطة التسليف الموضوعة، مع الإشارة إلى أنه تم التريث لمدة شهرين فقط باستقبال طلبات قروض الطاقة المتجددة التي يتم منحها بالتنسيق مع صندوق دعم الطاقة وذلك لإتاحة الفرصة للمصرف لدراسة العدد الكبير من الطلبات المتراكمة والمستلمة لدى المصرف والتي سيتم تنفيذها خلال فترة التريث.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين معاون المدير العام للمصرف عدنان حسن أن رفع سقوف القروض الشخصية (الدخل المحدود) يتم بحث تعديلها لكن ذلك يقترن بتوافر السيولة بحيث يكون المصرف قادراً على تلبية طلبات العاملين في الجهات العامة، وأنه ولتعزيز سيولة المصرف لابد من استقطاب معدلات أكثر من الودائع.

وعن أثر رفع معدلات سعر الفائدة على جذب الودائع لفروع التسليف الشعبي بين حسن أنه رغم التعديل الأخير ورفع سعر الفائدة على الودائع التي تصل في بعض الحالات حتى ١٣ بالمئة لم تتحسن معدلات الإيداع في المصرف معيداً ذلك لجملة من الأسباب أهمها القلق من معدلات التضخم وتقييد السحوبات في بعض الحالات وغيره.

وكان التسليف الشعبي عدل أسعار الفائدة على الودائع والقروض مع بداية الشهر الجاري (أيار)، حيث تم رفع معدلات الفوائد على الودائع بمختلف آجالها وعلى حسابات التوفير حتى خمسة ملايين ليرة سورية، كما تم رفع معدلات الفائدة على القروض بمختلف أنواعها (صناعية، تجارية، خدمية) ليصبح سعر الفائدة التي يمنحها التسليف على قروض التوفير حتى ٥ ملايين ليرة ١١,٥ بالمئة في حين بقيت سعر الفائدة على شهادات الاستثمار على حالها ١١ بالمئة.

كما عدل المصرف سعر الفائدة على الودائع لأجل لمدة شهر ١١ بالمئة ولمدة ٣ أشهر ١١,٢٥ ولمدة ٦ أشهر ١١,٥ ولمدة ٩ أشهر ١٢ بالمئة ولمدة سنة ١٢,٥ بالمئة ولمدة سنتين ١٣ بالمئة، علماً أن سقف قرض الدخل المحدود مازال في التسليف الشعبي ٥ ملايين ليرة ولـ ٧ سنوات (تسديد الأقساط).

وكان «التسليف الشعبي» عاد لمنح تمويل المشروعات الصغيرة بعد أن كان تريث لحين إعادة تصنيف المشروعات الذي شكل له لجنة حكومية وخاصة إعادة توفيق قيم هذه القروض مع التصنيف الجديد.

وحول الضمانات في القروض التي تصل حتى ٢٥ مليون ليرة تكون الضمانة شخصية وأكثر من هذا المبلغ تتحول الضمانة إلى عقارية وهناك العديد من الإجراءات يعمل عليها المصرف لتبسيط الحصول على التمويل خاصة لجهة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنها توقيع اتفاقية مع مؤسسة ضمان مخاطر القروض التي تقدم ضمانات للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسط ضمن ضوابط محددة بما يسهم في سهولة حصول أصحاب هذه المشاريع على التمويل اللازم لتنفيذ مشروعاتهم.

قرارات المركزي زادت تدفق الحوالات عبر القنوات الرسمية

البنك الدولي: حوالات السوريين من الخارج ١,٠٥ مليار دولار في ٢٠٢٢

أكاديمي لـ«الوطن»: هناك فرق بين إحصاءات البنك الدولي والواقع

جلنار العلي

ما يزال حجم الحوالات الخارجية التي تصل للسوريين أمراً لا تصرح به الجهات الحكومية على الرغم من كل الأرقام المتداولة التي تكون في معظمها قائمة على التنبؤ، من دون وجود أي مستند لتلك الأرقام، ووفقاً لتقرير البنك الدولي عن الحوالات في عام ٢٠٢٢ فإن القيمة الإجمالية للتحويلات المالية التي تصل إلى السوريين من الخارج وصلت إلى ١,٠٥ مليار دولار، وأن عدداً كبيراً من السوريين بات يعتمد بشكل متزايد على هذه التحويلات، والتي أصبحت شريان حياة بالغ الأهمية بالنسبة لهم، فما مدى قرب هذا الرقم من الواقع؟

الباحث في الشؤون الاقتصادية الدكتور علي محمد، رأى أن هذا الرقم غير مبالغ به يشير إلى التحويلات الداخلة إلى سورية عبر الأقنية الرسمية، علماً أنه يوجد تحويلات تدخل بطرق غير رسمية، لذا من الطبيعي أن يكون هناك فرقاً بين إحصائيات البنك الدولي وبين ما يجري تحليله والتنبؤ به من قبل البعض، لافتاً إلى أن التحويلات المقدرة خلال سنوات ما قبل الأزمة نحو ٢,٥ مليار دولار سنوياً وذلك حسب بعض المحللين الاقتصاديين الذين حصلوا على بياناتهم إما من شركات الصرافة أو عن طريق مصرف سورية المركزي.

وأكد محمد أن ما يقال عن أن حجم التحويلات الخارجية اليومية يتراوح بين ٨-١٠ ملايين دولار، هو مجرد تقديرات عامة أساسها غير رسمي، معتبراً أن إخفاء البيانات الحقيقية من قبل الجهات الرسمية عن المواطنين يعد أمراً طبيعياً من ناحية بقاء السياسة الاقتصادية والنقدية محاطة بقدر معين من الأشخاص فقط، أما في حال كانت هذه البيانات غير موجودة عند أصحاب القرار الاقتصادي والنقدي فهذا يعد مشكلة كبيرة جداً، فكما هو معروف أن أي قرار يجب أن يستهدف مؤشراً معيناً، وهذا الأمر يتطلب وجود بيانات خاصة، وفي حال كانت هذه البيانات غير موجودة أو خاطئة، فحتماً ستكون القرارات خاطئة، متوقعاً أن تكون الجهات الحكومية على علم بحجم التحويلات الداخلة عبر الأقنية الرسمية، أما بالنسبة للحوالات الداخلة بطرق غير شرعية فمعرفتها تعد أمراً صعباً.

وحول خطورة عدم معرفة حجم الأموال الخارجية الداخلة إلى سورية سواء من قبل مغتربين أم مستثمرين.

وأشار محمد إلى أن الجزء الأكبر من هذه التحويلات قد يذهب لتلبية متطلبات المعيشة، ولكن من الممكن استخدام الجزء الآخر للمضاربة على القطع الأجنبي، وهذا ما يؤثر سلباً في سعر الصرف، وهذا الأمر ينسحب على مجمل النقد غير الخاضع لرقابة السلطة النقدية.

وفي سياق آخر، توقع محمد ازدياد حجم التحويلات الخارجية عبر الأقنية الرسمية بعد مرور نحو العامين على قرارات مصرف سورية المركزي بتخصيص سعر صرف للحوالات الخارجية وصل اليوم إلى ١٣,٥ ألف ليرة للدولار الواحد، لأن الكثير من الأشخاص تشجعوا على إرسال حوالاتهم إلى الداخل عبر الأقنية الرسمية على اعتبار أن هذا الأمر أصبح مسموحاً وبسعر مقارب للسوق السوداء، ويفترض أن يكون لدى المصرف المركزي بيانات كاملة عن تأثيرات القرار المتعلق بإصدار نشرة الحوالات والصرافة على سعر صرف القطع الأجنبي.